انتقد تراجع ديوان الخدمة و«التربية» عن اتفاقهما مع جمعية المعلمين حول «الكادر»

عسكر: لن نسمح بوجود عقبات في طريق المعلم والعملية التعليمية

انتقد مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق عسكر العنزي، تراجع ديوان الخدمة المدنية ووزارة التربية في ظل غياب كامل للدور الرقابي والتشريعي لمجلس الأمة، عما سبق الاتفاق عليه من حلول بالتوافق مع جمعية المعلمين حول تطبيق بنود قانون 2011/28 «كادر المعلمين»، ومنها خصم بدل التدريس وبدل التخصص النادر ومكافأة المؤهل العلمي عن المعلم في حال تمتعه باي إجازة بما فيها الإجازة المرضية وإجازة الحج وإجازة منتصف العام الدراسي وإجازة الصيف وإجازة الوضع والتعزية ومرافقة المريض داخل الكويت والحداد والأمومة وغيرها، وكذلك خصم بدل التوجيه الفني وبدل التخصص النادر وبدل الطريق خلال فترة الإجازة.

وأضاف عسكر: «إلى متى يستمر هذا المسلسل الذي تسبب في تشويه صورة المعلمين والتلاعب بحقوقهم، ونحن نشاهد الكثير من الوظائف يحصل اصحابها على امتيازات كبيرة تفوق امتيازات المعلمين، وأقرت العديد من الكوادر الجديدة ولم يعترض أحد، فيما المعلم بالذات يتم تشويهه وتشن عليه حرب شرسة من قبل ديوان الخدمة المدنية ووزارة التربية؟».

ومضى يقول: «أصبحت امتيازات المعلمين في الكادر الجديد اقل من امتيازاتهم في الكوادر القديمة»، متسائلا: «هل كان

عسكر العنزي

الكادر الجديد بمنزلة تقدير لمكانة المعلم ودوره ورسالته ام عقوبة ومصدر إزعاج ومماطلة؟».

وقال عسكر: «ما زال كادر المعلمين الجديد يثير العديد من الإشكالات بين فترة واخرى، وكان هناك من لا يريد للمعلم ان يهنأ بالامتيازات الجديدة، ولا يريد للعملية التعليمية ان تستقر! وعلى الرغم من أن ديوان الخدمة المدنية قد اصدر في إبريل الماضي قرارا ينص صراحة على عدم خصم هذه الامتيازات من رواتب المعلمين خلال فترات الإجازات أيا كان نوعها، فإن المعلمين والمعلمات يفاجئون بخصم بدل التدريس حتى من مكافأة نهاية الخدمة، ويتسلمون مكافآتهم بعد التقاعد وقد خصم منها الاف الدنانير بدعوى أنها مجموع خصومات بدل التدريس».

وختم عسكر: «كيف نتوقعون ان يصبح عطاء المعلم وابداعه في ظل هذا الوضع السيئ؟ فمن جهة يحارب في رزقه واستحقاقاته المالية من قبل ديوان الخدمة، ومن جهة أخرى يحارب في عمله من خلال القرارات الارتجالية والمتخبطة التي تصدرها بعض القيادات التربوية، فكيف إذن نتقدم ونتطور إذا كان ديوان الخدمة المدنية ووزارة التربية يحاربان المعلم ويضيقان الخناق عليه ويحاولان منذ عام كامل الإجهاز على مكتسباته وحقوقه، على الرغم من انهما يفترض ان يكونا أكثر جهتين تدافعان عن المعلم وتوفران له أجواء مشجعة ومريحة ليتمكن من أداء رسالته دون احباط وقلق على مستقبله الوظيفي؟».

أكد أنه سيكون علامة فارقة في سجل الفصول النيابية

المعيوف: «مجلس الأغلبية الصامتة» سيخرج إلى النور بعد غياب سنوات عن المشاركة السياسية

أكد مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف أن مجلس الأمة المقبل سيكون علامة فارقة في سجل الفصول النيابية لمجلس الأمة ليس بشخوصه الذين سيتشرفون بحمل امانة الشعب بل لظروف موضوعية فرضتها مرحلة بالغة الخطورة تمر بها الكويت وقال إن المجلس امامه تركة ثقيلة من المهام والقضايا والمشاريع المتراكمة والمجمدة لسنوات الى حد لم يعد فيه فاصل بين الاولويات.

واضاف المعيوف في تصريح صحافي ان الكويت وليس مجلس الأمة أمام تحد مختلف ومصيري بعد سنوات من الاهمال والتردد والعجز الذي أدخل كل مناحي الحياة في غيبوبة وجعد شريان الاقتصاد والتعليم والصحة والثقافة والادب والرياضة والعمل الانتاجية والمبادرة والمنافسة لنجد فجاة اننا نعيش في وطن

■ الكويت أمام تحد مختلف ومصيري بعد سنوات من الإهمال والتردد والعجز

عبدالله المعيوف

يحتاج إلى إنقاذ وعمل متواصل ونهج وفكر نيابي وحكومي جديد لتعيد للكويت مكانتها ودورها الريادي ولتعيد لديمقراطيتنا وجهها المشرق عربيا ودوليا.

وقال المعيوف مخاطبا نواب المقاطعة إن تنظيم المسيرات وشحن الاجواء بغدوات التحريض لن يزيد المرشحين والناخبين إلا تباثا وإصرارا على التمسك بحريتهم وارادتهم الكاملة، واضاف ان منطق القوة لا يمكن ان يكون بديلا للحوار والاحتكام للدستور بل ان قوة المنطق والحكمة والشجاعة هي تغليب مصلحة الوطن على المصالح الخاصة مؤكدا ان «كل مجد ونجاح زائل مهما بلغ مداه ولا يبقى الا التاريخ شاهدا وحكما».

■ الأغلبية الصامتة عزفت عن الانتخابات بسبب الإحباطات المتكررة من المجالس السابقة

وتساءل المعيوف: ما قيمة بناء جدار مهما كان صلبا وشاهقا اذا كان سيحجب الرؤية ويفرق ابناء الوطن ويدخلنا في دوامة التجاذبات والصراعات ويكرس ثقافة الكراهية والتخوين والانقسام.

واضاف ان مجلس ديسمبر 2012 هو مجلس الاغلبية الصامتة التي عزفت عن المشاركة السياسية بسبب الاحباطات المتكررة وان المواطن هو من سيحدد مخرجات المرحلة المقبلة بالمشاركة الايجابية في التصويت للمرشح الافضل والاصلح ومن ثم الحكم على اداء المرحلة ونوابها والحكومة المقبلة مذكرا بان العمل السياسي في النظم الديمقراطية يقوم على الديناميكية والمبادرة والتجدد وليس الجمود والانكفاء والقفاء الاخر وهي من صفات الدكتاتورية والطغيان.

خلال مؤتمر صحافي للإعلان عن بدء حملته الانتخابية «للكويت كلمة»

حاجية: التغيير مطلوب.. وارتباطه بأسماء معينة غير مقبول

شدد مرشح الدائرة الثالثة د.علي ابراهيم حاجية على اهمية التغيير لكنه ليس شرطا ان يكون مرتبطا بتغيير اشخاص او اسماء او وجوه معينة بل انه متاح لكل ابناء الكويت وكافة الكفاءات الوطنية ليكون لها كلمة لبناء الكويت في كافة مناحي الحياة كالجانب السياسي والاقتصادي والامني والصحي والاجتماعي والرياضي.

وقال حاجية خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده مساء الاول من امس بمناسبة بدء حملته الانتخابية التي انطلق من شعار «للكويت كلمة»، وان الكويت تملك كفاءات كبيرة الان عليها مسئولية في هذه الظروف التي تمر بها بعد ان عجزت المجالس والحكومات الماضية طرح برامج للنهوض بالكويت ووضعها في مصاف الدول المتقدمة، مبينا ان لدينا الكثير من المشاكل في كافة المجالات تحتاج معالجة.

واكد حاجية ان برنامجي الانتخابي يرتكز على مبدأ سيادة القانون والعدل في تطبيقه على الجميع والتنمية الشاملة والحلول الجذرية لكافة التحديات، مشددا على اهمية تبني الحلول العاجلة في المجالات التي لا تحتاج الانتظار مثل فرص العمل وحل المشكلات السكانية والصحية والتعليمية، بالاضافة الى ضرورة تبني الحكومة لبرنامج عمل قابل للتنفيذ على ارض الواقع يكون خارطة طريق للكويت الحديثة.

وطالب حاجية بانشاء هيئة مستقلة لكفاءة الطاقة يكون دورها التحرك لخفض استهلاك الكهرباء في كافة مباني الكويت الاستفادة من الطاقة الشمسية وقوة الرياح في توفير بدائل طاقة متجددة للمساهمة في خلق فرص عمل كثيرة من خلال الهيئة التي تحتاج كفاءات وطنية علمية لتحقيق الامن الطاقي.

■ برنامجي يرتكز على مبدأ سيادة القانون والعدل في تطبيقه على الجميع والتنمية الشاملة

علي حاجية

واوصى بضرورة الحرص على توفير الطاقة لما لدينا من مشكلات تتعلق بالكهرباء التي تحتاج الى حرق كمية كبيرة من النفط والغاز لتوليدها من خلال خفض الاستهلاك لتوفير قدر كبير من الطاقة لاجيالنا القادمة.

وقال ان من خلال تخصصي في مجال الطاقة المتجددة ارى ان الامن الطاقي جزء من الصورة المتكاملة التي ادعوا اليها وتضم امن الطاقة والامن البيئي والامن الغذائي والاقتصادي والمائي، مضيفا باننى اتبنى في طرحي معالجة المشاكل معالجة جذرية شمولية تشمل كافة القطاعات بتحديد التي تجابهنا ثم تنظيم استراتيجيات واضحة لتحقيق الاهداف في كافة القطاعات وتشمل جميع مشكلات وشرائح المجتمع، مشددا على اهمية تضافر الجهود لانجاز برامج قصيرة وبعيدة المدى لتقديم حلول آنية وحلول مستقبلية.

■ نحتاج إلى مدن سكنية متكاملة الخدمات لتوفير مبان للشباب

وتابع حاجية ان ترشحي في الدائرة الثالثة لانني ابن لهذه الدائرة وابن الكويت واردت ان يكون لي صوت يعكس توجهات اهلها بغض النظر عن انتماءاتهم وفئاتهم لكي يكون هناك موقف مسئول يساهم في بناء الديرة بما لدي من خبرة علمية اكتسبتها خلال 20 سنة مضت في مجال الهندسة الصناعية والمدنية والميكانيكية والتخصص في سياسات الطاقة وكفاءتها والمباني المستدامة والخضراء مثلت خلالها الكويت في العديد من المحافل الدولية.

وقال حاجية ان «للكويت كلمة» هي كلمة موجهة لابنائنا واحفادنا وابنائنا، معقبا بقوله «الكويت تناديكم قلبوا الناء» داعيا اهل الكويت للمشاركة في يوم 1 ديسمبر لكي يكون لهم دور في الاصلاح وبناء الكويت وعدم الانصياع لدعوات المقاطعة التي اعتبرها مقاطعة للكويت، مؤكدا انني من خلال ترشحي امثل اهل الكويت وتلبية نداء صاحب السمو للمساهمة في تنمية الكويت وليس لغياب بعض الوجوه.

واضاف ندعوا المسؤولين والقادة في الحكومة والبرلمان ان يقولوا التي هي احسن بالكلمة التي توحد وتبني لان البناء صعب وهو المطلوب اما الهدم فمن السهل ولا نريد لشبابنا ان يشاركوا في هدم الكويت بعد ان اعطتهم الكثير وعليهم ان يردو الجميل لها بل ان يحافظوا عليها لانها امانة في اعناقنا.

وقال حاجية ان بلدنا لديها الكثير من النعم ويجب ان ينعكس اثارها على كل فئات المجتمع بما فيهم الشباب ما يحتاج منا لتدبير قرص عمل لهم الذي لا ياتي اعتباطا دون اهداف سامية وبرامج واضحة تتبناها الحكومة ورجال دولة ومجلس يراقب ويشرع ويعين ويساند من اجل الدفع بعجلة التنمية الشاملة.

وطالب بانشاء مدن سكنية متكاملة الخدمات لتوفير اسكان لشباب الكويت على ان تكون وفق طرق المباني المستدامة الخضراء لتوفير الطاقة الامر الذي يحتاج تضافر جميع الجهود للحكومة والقطاع الخاص والكفاءات الوطنية لطرح حلول واقعية ضمن تواريخ محددة، كما طالب بضرورة ربط مخرجات التعليم بمتطلبات السوق خدمة لعمليات التنمية وتحريك قاطرتها المعطلة.

وردا على تساؤل بخصوص التخوفات من دعوة المقاطعين الى التظاهر ليلة يوم الانتخابات دعا حاجية عموم الشعب الكويتي وحتى من يرفع شعار المقاطعة الى ان تكون الكويت همهم الاول والاخير مما يحتاج الكثير من التضحيات من اجلها للحفاظ عليها وسط الظروف الاقليمية والمحلية التي تحيط بنا، مطالبا المقاطعين بإعادة النظر في موقفهم، قائلا نحن معهم من خلال الاصلاح البناء لا من خلال الشارع لان الكويت لا تتحمل والشارع ليس مكانا للاصلاح بل من خلال الادوات القانونية وهذا النوع من التعبير التظاهري لا نقبل به وليس من شيمنا وعلى الداخلية ان تكون متواجدة في الساحة لعد اتاحة الفرصة لمن يريد فرض حالة من الربكة والفوضى، مشدد على ان تطبيق القانون يجب ان يسود.

لدينا رؤى إصلاحية لعلاج المشكلات المتكررة والمزمنة التي تمر بها البلاد

الصانع: لا تنمية دون برنامج حكومي واستقرار سياسي

شدد مرشح الدائرة الثالثة امين عام كتلة الوحدة الدستورية «كود» المحامي يعقوب الصانع على ضرورة تهيئة الجو المناسب للدفع بعملية التنمية مع ضرورة وجود برنامج واضح للتنمية لدى الحكومة شرط ان يكون قابلا للتطبيق على ارض الواقع وليس مجرد كلام انشائي.

وقال الصانع في تصريح صحافي ان لدينا رؤى إصلاحية لعلاج المشكلات المتكررة والمزمنة التي تمر بها البلاد من خلال هيبة القانون واحترام نظام الحكم والتمسك بدولة الدستور وسيادة القانون على الجميع ومحاربة الفساد بكل اشكاله قبل اي حديث عن التنمية.

واضاف الصانع انه لا تنمية بدون برنامج حكومي واستقرار سياسي كما ان التنمية تحتاج معها وسائل مساعدة لكي تفعل في البلد فلا يوجد اصلاح ولا تنمية في ظل وجود الفساد وعدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه الكويت منذ سنوات يحتاج منا الوقوف ضد كل المخاطر المحدقة بالكويت، مشددا على ضرورة توفير وتهيئة مناخ مناسب لتسيير عجلة التنمية، وذلك من خلال اتخاذ عدد من الخطوات على رأسها ضرورة استحداث هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ووسن قانون كشف الذمة المالية

يعقوب الصانع

وتفعيل وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات في اطار التعاون المرن وكذلك اصلاح الجهاز الاداري الحكومي وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

وطالب الصانع الحكومة بضرورة وضع برنامج او خطة عمل تتعامل مع الواقع لا الافتراضات والتخيلات المستقبلية تعرض على مجلس الامة المقبل للحصول على شرعية لبرنامجها والبدء به فورا دون تلكؤ لأنه يكفي ما فاتنا في السنوات الماضية التي ذهبت هباء منثورا بسبب الشاحنات السياسية في الكويت.

ولفت الصانع الى ان خطة التنمية يجب ان تشتمل على حلول آنية للمشكلات التي يعاني منها المواطن وهي معروفة للجميع وتشمل قضايا التعليم والصحة والاسكان والمرافق بصفة عامة، والتي اصبح بؤن منها الجميع، قائلا «لابد ان تكون هناك حلول تساعد على تجاوز المشكلات الراهنة مع وضع حلول جذرية للتخلص من المشكلات الحالية نهائيا مستقبلا من خلال وضعها ضمن خطة الدولة للتنمية».

■ الحاجة اليوم أصبحت ماسة لإصلاح التعليم وربطه بمتطلبات وآليات سوق العمل

واوضح الصانع ان الحاجة اليوم اصبحت ماسة لاصلاح التعليم وربطه بمتطلبات واليات سوق العمل مع اهمية تاهيل الشباب الكويتي وتوظيفه وتسهيل اجراءات الرخص التجارية ودعم المشاريع الصغيرة وحل المشكلة الاسكانية وتطوير البنى التحتية وتحرير القطاع النفطي وتفعيل التكامل الاقتصادي.

أوضح أنه لا يمكن فصله عن الملفات الأخرى

الماجد: الواقع التعليمي يحتاج إلى نهضة سياسية واقتصادية شاملة

قال مرشح الدائرة الثانية يوسف سلطان الماجد إن الواقع التعليمي في الكويت يحتاج على وقفة عاجلة حيث أن المخرجات التعليمية لا تتناسب مع حجم الطموحات أو حتى مع حجم الميزانيات المخصصة للتعليم على الرغم من ضرورة زيادتها، مؤكدا بأن الميزانيات التعليمية ليست هي السبب الرئيسي لتدني مستوى التعليم حيث رصدت الحكومة ميزانية كبيرة للتعليم في العام 2013 - 2014 مقارنة بالعام الدراسي الماضي.

وأشار الماجد إلى أن حوالي 75 في المئة من هذه الميزانية يذهب في باب الرواتب والأجور مما يعني بأن خللا ما يوجد في الإدارة في وزارة التربية حيث تغيب عن ملامح برامجها تلك المشاريع التعليمية التربوية التنموية ويبقى عملها متركزا على العمل الروتيني الشكلي.

واضاف أن غياب الاستراتيجية العامة عن عمل وزارات التربية المتعاقبة ربما يشكل الأساس

يوسف الماجد

في تعطل عملها وانعدام الجانب الإبداعي في ملفها، معتبرا بأن تغيير الحكومات أو تغيرها بسبب الواقع السياسي المعروف أثر على عمل كل الوزارات بما فيها وزارة التربية لتعاقب الوزراء ومحاولاتهم صياغة استراتيجيات خاصة بكل واحد منهم مع غياب الاستراتيجية العامة للدولة.

وأشار إلى أن نهضة التعليم ليست مساراً منفصلاً عن المسارات الأخرى في المجالات كافة، مؤكدا بأن التعليم لن يتطور في ظل حالة سياسية متأزمة لا تنتج عنها القرارات أو حالة اقتصادية متعطلة لا تنتج عنها الإنجازات والتنمية، معتبرا بأن الكويت بحاجة الآن إلى نهضة تنموية سياسية اقتصادية تربوية صحية شاملة تتضافر مع بعضها للوصل إلى كويت جديدة تنبثق عن الكويت الأصلية القابلة للتجدد دائما حسب المستجدات والمتغيرات مع الحفاظ على الأصل الاجتماعي والتقاليد.

وختم الماجد قائلاً: إن الجميع في مجلس الأمة والحكومة القادمين يجب أن يضعوا نصب اعينهم بأن الوقت لم يعد مناسبا للتشاحن والتناحر والتأزيم، بل هو وقت العمل والإنجاز، وأن المواطن الكويتي قد ضاق صدرا بالواقع وينتظر التغيير وينظر إلى السلطتين بعين المراقب الواعي وسيكون الحكم حاسما هذه المرة.

الإبراهيم: قضايا المتقاعدين وكبار السن على رأس أولوياتي

دعا مرشح الدائرة الثالثة الدكتور عادل الابراهيم الى الاهتمام بفئة المتقاعدين وكبار السن باعتبارهما فئة هامة من المجتمع لا يمكن تناسيهما تقديرا لدورهما الهام الذي قاموا به في نهضة البلاد اثناء عملهم سواء بالقطاع العام او الخاص.

واضاف الابراهيم ان اهمية النظر بعين الاعتبار الى طاقات المتقاعدين والاستفادة منها ليتسنى لها استمرار العطاء منوها الى ما حدث في الماضي القريب من حراكا تقابيا تسم تارة بالاضراب عن العمل او التهديد به وما الى ذلك من تاثير على الجهات الحكومية وتعطيل المصالح العامة الامر الذي يتطلب الى اهمية وضع السياسات والبرامج وفق رؤية واضحة المعالم للاستفادة من طاقات المتقاعدين وكبار السن والتي تتمثل بضرورة تكوين قاعدة بيانات لكافة المتقاعدين والعمل على التواصل معهم وعقد اللقاءات للاستفادة منهم في حالة وجود اي تهديد قد يحدث مستقبلا.

واوضح ان اي زيادة في الرواتب يجب ان ينظر الى رواتب المتقاعدين بالتوازي مع اي زيادة قد تقرر لرواتب العاملين في الجهات الحكومية او الخاصة تحقيقا لمبدا العدالة الاجتماعية على اعتبار ان التضخم الذي قد يحدث لأية زيادة لن يستثني احدا في ظل السوق الحر وعدم مراقبة الاسعار.

وبين الابراهيم الى اهمية ايجاد السياسات والبرامج الفاعلة لفئة كبار السن لتكون فئة فاعلة منتجة واستثمار وقت فراغها بما يتناسب مع ميولهم وطاقاتهم ورغباتهم وخاصة ان هذه الفئة قد ساهمت في البناء والعطاء الحضاري والدور البارز في بناء الوطن الامر الذي يحتم وضع السياسات والبرامج برعاية المسنين لا اعتبارهم عجزة بل طاقة يجب استثمارها في التنمية.

واشار الى ان ما تقدمه الدولة لهم لا تعدو كونها الا رعاية صحية واجتماعية لا ترتقي الى ما يقدم في الدول المتقدمة من اهتمام لهذه الفئة واشراكها في خطط التنمية والاستفادة من طاقاتها وبما تملكه من خبرات متراكمة لا تتركها في عالم النسيان مشيرا الى ان تنحي هذه الفئة عن العمل بسبب السن او التقاعد المبكر لا يعني ابدا انها غير قادرة على العطاء مبينا ان المؤشرات السكانية تشير الى ان اكثر من ثلثي السكان الكويتيين هم من الشباب مما ينبئ الى ارتفاع مرتقب لفئة كبار السن خلال العقود المقبلة الامر الذي يتطلب وضع السياسات والبرامج للاستفادة من طاقات المتقاعدين وكبار السن.